بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ عبد الله البدري

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

قسم الاقتصاد(تخصص تحليل كمي وتمويل)

بحث بعنوان:

العوامل المؤثرة علي تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة في الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨م)

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس

إعداد الطلاب:

١/الطاهر قرشي موسي العوض

٢/مجدي مختار موسي محمد

٣/ألاء حيدر احمد مدثر

٤/نمارق عامر احمد بله

٥/ناجي علي سليمان

إشراف الدكتور:عمر يس محمد الطاهر

الاستهلال

قال تعالي:

﴿يوسف أيها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخري يابسات لعلي ارجع إلي الناس لعلهم يعلمون .قال تزرعون سبع سنين دابأ فما حصدتم فذروه في سنبلة إلا قليلا مما تأكلون .ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ثم يأتي من بعد عام فيه يغاث الناس وفية يعصرون

﴾ . سورة يوسف ٤٦

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله ﷻ

إلي من بلغ الرسالة وادي الأمانة ونصح الأمة إلي نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

والدي العزيز

إلي ملاكي في الحياة إلي معنى الحب والحنان والتفاني إلي بسمة الحياة وسر الوجود إلي من كان دعاه سر نجاحي وحنانها وبلسم جراحي

أمي الحبيبة

إلي أخي ورفيق دربي بدونك لا شي أكون أريد إن أشكرك على مواقفك النبيلة إلي من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

أخي العزيز

الباحث

الشكر والتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله رب العالمين

ثم نتقدم بوافر شكرنا إلي أناسا كرما

تتوارى الكلمات عن شكرهم على ما بذلوه

من جهد وعنا فيجب علينا ذكرهم ولسان حالنا يلهج شكرا وعرفانا.....

الشكر إلي أمهاتنا....وإباءنا....وإخواننا.....

والشكر والعرفان إلى أساتذتنا بجامعة الشيخ عبد الله البدري وكلية العلوم الإدارية والاقتصادية

كذالك نتقدم بالشكر والامتنان إلي .د:عمر يسن محمد الطاهر

على الجهد الذي قدمه لنا في سبيل إتمام هذا العمل فله منا كل الشكر والتقدير.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل موظفي كلية العلوم الإدارية بجامعة الشيخ عبد الله البدري

المقدمة:

نسبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية تطورت الدولة وأصبحت الدولة لها موازنة عامة تحدد الأداء العام لها والإيرادات والمصروفات ويتم ذلك بهدف وضبط النفقات والإيرادات العامة والتي تؤثر في الاقتصاد الكلي والإقليمي والمحلي للدولة .

*الموازنة العامة للدولة:

هي بيان تفصيلي معتمد يحتوي علي الإيرادات العامة التي يتوقع إن تتحملها الدولة والنفقات العامة التي يلزم أنفاقها خلال سنة مالية قادمة.

أهميه البحث:

تكمن أهمية البحث نتيجة وجود مشاكل متعددة ومتنوعة أثناء عملية أعداد الموازنة العامة وتنفيذها وقد تكون بمثابة حاجز يعرقل سير نجاح الموازنة العامة بنجاح.

إن الموازنة العامة تعبر عن برنامج العمل السياسي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية .[1]

دعم الاقتصاد الكلي للدولة ودور التخطيط والتنفيذ في رفع فعالية الموازنة العامة للدول.

لفت انتباه الدولة للتأثير علي العوامل علي العوامل الاقتصادية والسياسية الاجتماعية علي تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

أهداف البحث:

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، ، ط١، المكتب الجامعي الحديث: العراق، ٢٠١٤م، ص ١

يهدف البحث إلي :

دراسة ومعرفة ومفهوم وأهداف تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة ؛دراسة ومعرفة العوامل المؤثرة علي تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة ؛التعريف علي أسباب المشاكل عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ؛ الضبط والاستقرار المالي.

فروض البحث:

١\ الموازنة العامة للدولة المعدة من قبل الوحدات الحكومية لا تعكس الأنشطة الحكومية.

٢\تقوم الموازنة العامة بدور فعال في عملية الرقابة وتقوم الأداء ورسم السياسات المستقبلية للوحدات الحكومية.

١٣\الأداء التي تشترك وتنسق بين أقسامها في وضع الموازنات تكون من الإدارات الناضجة في تطبيق وتنفيذ الموازنة العامة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إن الموازنة العامة لا توضع بالصورة العلمية مما يؤثر علي تخطيطها وتنفيذها سلبا ويمن إثارة المشكلة في التساؤلات الآتية:

-هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة علي تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة؟

-هل هنالك عوامل مؤثرة علي تخطيط الموازنة العامة وبين تنفيذ الموازنة العامة؟

الفترة الزمنية:

٢٠١٤-٢٠١٨م

الحدود المكانية:

جمهورية السودان؛ ولاية نهر النيل.

منهج البحث:

اعتمد الباحث علي المناهج الآتية:

١\المنهج الاستنباطي في تحديد إبعاد المشكلة وصياغة فروض البحث.

٢\المنهج لاختيار فرضيات البحث.

٣\المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.

٤\التحليل لأجزاء الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واستخراج النتائج.

مصادر جمع المعلومات:

١\المصادر الأولية والاستبيان.

٢\المصادر الثانوية مثل الكتب والروايات والرسائل العلمية.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ومقسمة كما يلي:

-الفصل الأول:

المالية العامة

المبحث الأول: تعريف ونشأة المالية العامة

المبحث الثاني: النفقات العامة

المبحث الثالث: الإيرادات العامة

الفصل الثاني:

الاقتصاد السوداني

المبحث الأول: ملامح الاقتصاد السوداني

المبحث الثاني: خطط وبرامج إصلاح الاقتصاد السوداني

المبحث الثالث: الإنفاق علي التنمية

الفصل الثالث:

العوامل المؤثرة علي تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة في الفترة من (٢٠١٤م-٢٠١٨م)

المبحث الأول: موجهات الموازنة العامة للدولة (٢٠١٤-٢٠١٨م)

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: أداء الموازنة العامة

الفصل الأول: المالية العامة

المبحث الأول:

المقدمة:

من الضروري قبل البداء في دراسة العناصر المؤلفة لمالية الدولة <النفقات العامة؛ الإيرادات العامة ، والميزانية العامة>إن نوضح عدد من النقاط الجوهرية التي تساعدنا كثيرا علي حسن تفهم الموضوعات التي سنقوم بدراستها في العصور القادمة:

نشأة المالية العامة:[١]

-في العصور القديمة:[٢]

كانت دولة الفراعنة بمصر والإمبراطورية الرومانية تلجا إلي فرض الجزية علي الشعوب المغلوبة،والي عمل الأرقاء للحصول علي مواد تنفق منها علي مرافقها العامة ،وقد عرفت مصر الفرعونية الضرائب المباشرة وغير المباشرة علي المعاملات التجارية وعلي نقل ملكية الأراضي كما عرفت الإمبراطورية الرومانية أيضا أنواعا معينة من الضرائب كالضريبة علي عقود البيع والضريبة علي التركات.

-في العصور الوسطي:

اندمجت المالية العامة مع مالية الحاكم الخاصة أي عدم الفصل بين الماليتين إذ لم يكن هنالك تمييز بين النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة وبين النفقات الخاصة اللازمة للحاكم ولأسرته وحاشيته ،إما بالنسبة للإيرادات العامة

١١ محمد خالد المهايني، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها، د. ط١،ص٥

فقد كانت الدولة تستولي علي ما تحتاجه من أموال بالاستيلاء والمصادرة بالإضافة إلي استخدام الأفراد في القيام ببعض الأعمال العامة مجانا ولم يكن للضريبة في تلك العصور شان يذكر وكانت الدولة تستمد إيراداتها من أملاك الحاكم الذي ينفق من ريعها علي نفسه وآسرته ورعيته علي السواء.

-في مرحلة الاقتصاد الحر:

التي كانت نتاج ثورتين هما الثورة الصناعية في انجلترا ،والثورة الفرنسية وكانت نتيجتها ميلاد النظام الرأسمالي في شكله التقليدي القائم علي مبدأ <دعه يعمل دعه يمر> حيث يري هذا النظام انه علي الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وترك الإفراد أحرار في معاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية باعتبار إن كل فرد يسعي لتحقيق منفعة الجماعة حسب [1]مفهوم اليد الخفية لأدم سميث.

وعليه يتعين علي دور الدولة إن يكون عند ادني مستوي ممكن بحيث يقتصر فقط علي إشباع الحاجات العامة من امن ودفاع وعدالة ومرافق عامة شريطة إن يكون تدخلها حياديا لا تأثير له علي سلوك الأفراد، ولكي تتوفر الحرية الاقتصادية السياسية يستلزم الأمر عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا في حدود ضيقة لان ترك المبادرة الفردية للأفراد كفيلة بتحقيق أقصى إنتاج ممكن.

تعريف المالية العامة: عرفت قديما بأنها:

هي العلم الذي يتناول بالبحث عن نفقات الدولة وإيراداتها وبمعني أخر هي العلم الذي يتناول تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تتسع بها هذه الحاجات.

المالية العامة في معناها الحديث:

[1] :محمد خالد المهايني:مالية عامة،ط١،المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية ،٢٠١٣،ص٥-٦

هي درجة لاقتصاديات القطاع العام . كما عرفها آخرون بما يلي: هي ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الايرادي والانفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

*نستنتج من التعريف عناصر أساسية:

-تحديد حجم الحاجات العامة الواجبة لإشباع.

-تحديد الوسائل والأدوات التي بموجبها يتم توفير الموارد لإشباع حاجات المجتمع.

-تحديد تأثير نشاط الدولة علي الاقتصاد على الاقتصاد القومي ككل.[1]

تعريف أخر:[2]

هو العلم الذي يبحث في كيفية استخدام موارد الدولة المالية ونفقاتها وميزانيتها في تحقيق أهداف السياسة المالية العامة للدولة وبأنه العلم الذي يبحث في فرع الاقتصاد المتعلق بالنشاط المالي للدولة.

تعريف أخر:

هو العلم الذي يدرس تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة واستخدام الأدوات المالية في توجيه الحياة الاقتصادية في تحقيق الأهداف

محمدخالد المهايني .المالية العامة ،ط١،٢٠١٣م،ص٧

[2]

الاقتصادية وغير الاقتصادية للدولة في التأثير علي نشاط الأفراد والجماعات لتحقيق هذه الأهداف. [١]

أهمية المالية العامة:[٢]

للمالية العامة أهمية في حياة :تلعب زيادات الدور الذي يلعبه الجهاز العصبي للإنسان ،كذلك فان المالية العامة تعد المرأة العاكسة لحالة الدولة الاقتصادية والسياسية،وتتعاظم في الوقت الحاضر أهمية الدراسات النظرية والتطبيقية التي تدخل في نطاق علم المالية العامة وذلك بفعل الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه الدولة في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم الاقتصادية المعاصرة.

كذلك تكمن أهمية المالية العامة في إنها تعد المرأة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه في دولة ما.وكذلك الحياة السياسية وظروفها في دولة من الدول وفي فترة زمنية معينة.واحسم دليل علي ذلك بظهر في الدور الذي تؤديه كل من الإيرادات والنفقات باعتبارها احد موضوعات المالية العامة حيث تكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية للدولة.

تقاس أهمية أي علم من العلوم بمدى تأثيره في حياة المجتمع ومدى ارتباطه بالعلوم الأخرى. وإذا كان علم المالية قد بدا تأثيره محدودا في ظل الفلسفة السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر أي في مرحلة الفكر الكلاسيكي حيث شاعت في ذلك الوقت يعد جواز تدخل الدولة في الحياة

١/محمد خالد المهايني ،ط١،المعهد الوطني للإدارة العامة الدور التحضيرية ،٢٠١٣م،

١/ المرجع السابق نفسه ،ص٧

الاقتصادية معتقدين بان الاستقرار الاقتصادي يتحقق تلقائيا. وبهذا كانت الدولة سيرة لثلاث وظائف تقليدية هي الأمن الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدالة .وعلي هذا الأساس قل علم المالية العامة علما متخصصا في نشاط الدولة بعيدا عن الازدهار ولم يحتل مكانة مرموقة له بين العلوم الأخرى.

غير إن بقاء الحال من المحال وكل حال لابد وانه أيل إلي الزوال، فقد تعرض النظام الرأسمالي إلي اكب تحد له وسقط فريسة الأزمة الاقتصادية والمالية عام١٩٢٩-١٩٣٠م وبدا أنصار المدرسة الفردية يقلبون أفكارهم ويبحثون هنا وهناك عن علاج لهذه الأزمة الطاحنة التي أصبح استمرارها يعني سقوط النظام الرأسمالي برمته بعد أن يرفع المجتمع ثمنا غالباً يتمثل بالفوضى في الإنتاج وانتشار وتفشي البطالة غير إن هذه المدرسة وأفكارها بقيت عاجزة عن علاج فسقطت تلك الأفكار أمام الامتحان الصعب مما حدا بالدول إلي التدخل في الحياة الاقتصادية وكان تدخلها مبيناً علي قاعدة جديدة وفلسفة أخرى هي فلسفة وأفكار المدرسة الكي نزيه التي عاكست متطلبات المدرسة التقليدية إذ دعت إلي ضرورية تدخل الدولة [٢١]وذلك لان الطلب الفعلي يمكن أن يظل وبمده طويلة دون مستوى التشغيل الكامل وان الطلب وليس العرض هو المحرك لعجلة

وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة دون الحاجة الي تدخل الدولة .

-أما في العصر الحديث :وابتداء من الحرب العالمية الأولى،اضطرت الدولة ولأسباب مختلفة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وزادت ابتعاد هذا التدخل بوقوع الكساد في سنة ١٩٢٩م ومن بين أسباب هذا التدخل ما يلي:

-رغبة الدولة في إشباع الحاجان العامة.

-معالجة بعض المشاكل الاقتصادية من بطالة والثروات بين إفراد المجتمع .

-تفعيل دور القطاع الخاص في النمو ودفع عجلة التنمية.[1]

-الحر من نشاط التكتلات الرأسمالية الاحتكارية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ويطلق علي الدولة في هذه الحالة المتدخلة لكونها تتدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني:

*النفقات العامة:

ما هي النفقات العامة :

تعد النفقات العامة من أهم الأدوات التي تلعب دور كبير في الوقت الحاضر حيث تعد الأداء التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونتيجة فتطور دور الدولة من مالية محايدة لا تؤثر في الاقتصاد العام للدولة وتسرك لقوة السوق إحداث هذه التأثير وتكتفي بمحدودية النفقات العامة نتيجة لمحور دور الدولة نحو التدخل لظاهر الحياة الاقتصادية داخل الدولة أو خارج الدولة من ناحية التجارة الخارجية.

التطور التاريخي للنفقات العامة:

١/محمد خالد المهايني،المالية العامة ،ط١، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية،٢٠١٣،ص٦
عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١،المكتب الجامعي الحديث

تعكس النفقات العامة تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلي الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة والذي أدى بدوره إلي تطور النفقات العامة التي مرت بثلاث مراحل كما يلي:[1]

-المفهوم التقليدي للنفقات العامة:[2]

اقتصر الفكر المنادى بالفلسفة الفردية علي دراسة الجوانب القانونية والابتعاد عن الجوانب الاقتصادية لها بحيث كان دور الدولة الحارسة حسب رأى الاقتصادي <ادم سميث> هو [3]القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تحسين <الدفاع والأمن والقضاء>فضلا عن بعض أوجه النشاط المحدودة.التي أدت إلي أهمية نشاط الدولة الحارسة والتمسك بحياد النشاط المالي حسب قانون ساى الذي توصل بدوره إلي نتائج عديدة وهي كما يأتي:

أولاًاضرورة تقليل الإنفاق العام بحيث يكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكن الدولة من القيام بوظائفها التقليدية.

ثانياًاضرورة التمسك بحياد النفقات العامة واقتصر علي الفرض المالي فقط.

ثالثاًاتعد النفقات العامة ذات نزعة استهلاكية لكونها مقتصرا علي تمويل وتغطية وظائف الدولة فقط بين منتجة.

-المفهوم الحديث للنفقات العامة:

نتيجة لتطور دور الدولة ذادت النفقات العامة في الدراسات المالية الحديثة لظهور جوانب متعددة وتميزت بعدت خصائص كما يأتي:

عادل احمد حشيش، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١، اقتصاديات المالية العامة ،مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية،١٩٨٣،ص٢٠

احمد شحاذة الخطيب واحمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل ،عمان ،٢٠٠٨،ص٥٢

١١ إن النفقات العامة أصبحت لها مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١٢اصطبحت أداة رئيسية في تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وليس المالي فقط.

١٣أصبح حجم النفقات العامة تزداد بعدد مستمر لتكون قادرة علي استيعاب وتمويل نشاطات الدولة المتزايدة والواسعة المدى.

[١]–المفهوم المعاصر للنفقات العامة:

لم يعد دور الدولة الرأسمالي المعاصر قادر علي مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي وإنما تحقيق لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي وهذا ما أدي إلي [٤٣٢]زيادة وطبيعة دورها من ناحية أخرى وأصبحت أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[٥]

تقرير وعاء الضريبة:[٦]

يقصد بتقرير وعاء الضريبة الوصول إلي تقرير حقيقي قدر المستطاع للمادة الخاصة للضريبة ولكي يودى تقرير وعاء الضريبة بطريقة صحيحة ودقيقة وبعد ذلك شرطاً [٧]لتحقيق حصيلة ضريبة للعقود لتحقيق عدالة النظام الضريبي.

طرق تقرير الوعاء الضريبي:

١/محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي ،الاقتصاد المالي ،ط١،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،ص٢٠١٣،١١٩م

١/محمد بن أبي بكر الرازي،مختار الصحاح،دار الرسالة،الكويت ،١٩٨٣م،ص٦٧٤،ط١

للوصول إلي تقرير ووعاء الضريبة هناك طريقتين رئيسيتين يمن الاعتماد عليها ويتم ذلك أما عن طريق الإدارة الضريبية التي تتولى مهمة تقريرا لوعاء الضريبي أو عن طريق الأفراد أنفسهم حيث توكل إليهم مهمة تقرير وعاء الضريبة.

تعريف: النفقات العامة وبيان عناصرها:

من اجل التعريف علي النفقات وبيان عناصرها لابد إن نقسم المطلب علي النحو الأتي:

المطلب الأول:التعريف بالنفقات العامة:

تعريف النفقة لغة بأنها ذهاب المال،وجاء لسان العرب انفق الدراهم من النفقة والنفقة من الإنفاق ولنفق المال صرفه.

أما تعريف النفقة في الفكر القانوني الحديث فقد عرفت النفقة عدة تعريفات بحسب الزراية التي ينظر إليها مختلفة من حيث الألفاظ لكن متفق عليها من حيث المضمون لاحتوائها علي العناصر الثلاثة للنفقة العامة حيث عرفت كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقها شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة.

*المطلب الثاني:عناصر النفقة العامة:

للنفقة العامة ثلاثة عناصر وهذه العناصر هي الصفة النقدية أولا، وصدور النفقة العامة من شخص معنوي عام، ثانياً وان تحقيق النفقة العامة نفعاً عاماً، ثالثاً وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

١\ الصفة النقدية للنفقة العامة:

تتسم النفقات العامة في الجم في المجتمعات الحديثة بصفة أساسية في شكلها النقدي[١]

١٢صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام [٢]

إن الإنفاق العام لابد من إن يصدر من جهة عامة كالدولة أو احد الهيئات العامة التابعة لها لكي تعد النفقة عامة ومن اجل التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة فقد اعتمد الفكر المالي في سبيل تعريف النفقة العامة عن النفقة الخاصة معيارين:

-المعيار القانوني.[٣]

-المعيار الوظيفي.

١٣ تحقيق الدفع العام من خلال إشباع حاجة عامة [٤]

إن غاية النفقات العامة هي إشباع حاجة عامة من خلال الإنفاق العام علي الخدمات العامة لإشباع حاجات العامة [٥]وتعتبر نفقة عامة هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق نفقاتها العامة إما فيها عدا ذلك فهي نفقة خاصة .

*قواعد النفقة العامة:

أولا: قاعدة المنفعة القصوى :[٦]

محمد أبى بكر الرازي ،مختار الصحاح ،دار الرسالة ،الكويت ،١٩٨٣،ص٦٧٤
فاطمة السويسي ، المالية العامة المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ،لبنان،٢٠٠٥،ص٣٨

عادل فليح وطلال محمود كداوي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١،ص١٦

فاطمة السويسي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١،ص٤٢
عادل فليح وطلال محمود كداوي ،ص١٦
خالد شحاذة الخطيب واخمد زهير ،ص٦٣-٦٤

تعني إن نتجه النفقات العامة اكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة ذلك يمكن التعبير عنها لتحقيق اكبر قدر من الرفاهية والسعادة لأكبر قدر من إفراد المجتمع.

ثانياً:قاعدة الاقتصاد:

تتضمن بصفة عامة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لامبرر له أي تحقيق اكبر منفعة بأقل نفقة ممكنة إذا يجب إن يتم الإنفاق بصورة اقتصادية .هناك عدة وسائل لتحقيق الاقتصاد منها وجود رقابة حاسمة.

ثالثاً:قاعدة الترخيص:تعني الإجازة في الصرف هو الصرف من مبلغ من الأموال العامة ا وان يحصل الارتباط بصرف أي مبلغ من الأموال العامة.

*الجهات المختصة بالرقابة:

١\ الرقابة الإدارية والداخلية: تتم هذه الرقابة عن طريق وزارة المالية.

٢\الرقابة الخارجية المستقلة: هي التي تجريها دواوين المحاسبات المالية.

٣\الرقابة البرلمانية:هي الرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية.

تقسيمات النفقات العامة:

هي وضع هذه النفقات وغيرها وتميزها عن غيرها من أقسام التقسيم وأساس هذا التقسيم له عدة مزايا منها تسهل مهمة أجهزة الرقابة في ممارسة عمل الرقابة علي الإنفاق العام ورقابة السلطة التشريعية وغيرها.

أولا:التقسيم غير الاقتصادي للنفقات العامة:

١\التقسيم الإداري للنفقات العامة:

من أهم أنواع التقسيمات التي عرفها النظام المالي وذلك لسهولته وبساطته ويعتمد علي التقسيم الهيكلي للإدارة تقسيم إلي إدارات حكومية مركزية <وزارة، مؤسسة،إدارة عامة لم تتفرع فتصبح وزارة ومؤسسة فرعية أي تتم وفق التقسيم التالي <قسم رئيسي– قسم فرعي[١]

من فوائد هذا التقسيم:[٢]

١\لها أهمية للسلطة التنفيذية لتحضير المشروع الموازنة العامة يبدأ من الإدارات الحكومية فهو اقدر علي تحديد احتياجاتهم.[٣]

٢\تحقيق مزايا للسلطة التشريعية مزايا التقديرية تحديد احتياجاتهم ووضع تقديرات واقعية للأنفاق العام.عيوب صعوبة تحديد نوع النفقات العامة أي عدم معرفة ما يخصص لنفقة معينة<الإنفاق علي الصحة>.

٢\التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تظهر كما يأتي:

١\النفقة الإدارية:هي عبارة عن الأموال المنفقة لسير المرافق العامة كالرواتب.

٢\النفقة الاقتصادية :هي عبارة عن الأموال المنفقة علي المشاريع الاقتصادية كالطرق.

٣\النفقة الاجتماعية:هي الأموال المنفقة لتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان .

٤\النفقة المالية :هي المبالغ النقدية المخصصة لسداد الدين العام وفوائده

فاطمة السويسي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١،ص١٦

١٥\النفقة الدفاعية:هي الأموال المنفقة لإغراض التسلح والقوات المسلحة المعدة لإغراض الأمن.

١٦\أخري:هي حالة عدم وجور نفقة فمن الحالات الاخري أعلاه تضاف في أخرى.

*فوائد التقسيم الوظيفي:

معرفة نشاط الدولة ووظيفتها في قطاع معين كالتعليم هذا ما يسهل علي الباحث ما تقوم به الدولة من نفقات فضلاً عن إن هذا التقسيم يترجم ألي حد ما[١] سياسة الدولة العامة في المجلات كافة من خلال حجم الإنفاق كما يعكس فلسفة الدولة وهدافها للمراحل القادمة.[٢]

أما من عيوبه فيتمثل في أخرى التي لها المرونة بحيث تتسع لأنواع عديدة من النفقات.

ثانياً التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

تنقسم النفقات وفقاً للمعايير الاقتصادية إلي ما يلي :

أولا:معيار علاقة النفقة بالثروة القومية

هي عملية دور النفقة العامة في تكوين رؤوس الأموال المنفقة وتأخذ صورتين:

١١\النفقة الجارية:وهي النفقات التي تصرف لضمان سير المرافق العامة والأجور والرواتب أي نفقات تصرف في سبيل تغطية الحاجة اليومية[٣] للدولة

١/عبدالكريم صادق بركات ود حامد عبد المجيد،مصدر سابق،ص٦٣

٢

خالد شحاذة الخطيب واحمد زهير شامية ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها ،ط١،ص٦٨

والمحافظة علي جهازها الإداري وليس في سبيل زيادة رأس المال كنفقات الملبس والمأكل.[1]

٢\النفقات الرأسمالية<الاستثمارية>:وهي النفقات التي تصرف لزيادة الإنتاج القومي السلعي والخدمي أي تخصصها الدولة للحصول علي المعدات اللازمة لضمان زيادة الإنتاج القومي.

ثانياً:معيار علاقة النفقة العامة باستخدام القوة الشرائية ونقلها وتنقسم ألي ما يلي:

١\النفقة الحقيقية:وهي النفقات التي تودي مباشرة إلي زيادة الناتج القومي والنفقات العامة أي أن الدولة تخصص أموالها للحصول علي السلع والخدمات اللازمة لخلق إنتاج جديد كنفقات المخصصة للدفاع والتعليم والقضاء ونفقات أخرى تصرف لسير المرافق العامة كالرواتب التي تدفع لموظفين الدولة مقابل قيامهم بوظائفهم في كافة المجالات.

٢\النفقات التحويلية:وهي النفقات التي لا تحصل علي سلع وخدمات مقابل إنفاقها أي تحول من طبقة اجتماعية الي أخرى فهي لا تحقق زيادة في القوة الشرائية في الدخل القومي بل تحول القوة الشرائية بين الإدارة والجماعات من طبقة إلي أخري وتنقسم هذه النفقات إلي ثلاث أنواع هي:

١\ النفقات التحويلية الاجتماعية: وهي التي لا تمنع لرفع مستوي معيشة بعض الإفراد والطبقات الاجتماعية مثل مخصصات الزوجية والأطفال وإعانات المريض والعجز والبطالة والرعاية الاجتماعية للمرأة

[1] سوزي عدلي ناشد ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها ،ط١،ص٦٦،طرابلس،المكتب الجامعي الحديث

٢\النفقات التحويلية الاقتصادية:وهي الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية وبعض فروع الإنتاج بهدف تخفيض نفقات الإنتاج وتصريف المنتجات باثران منخفضة.

٣\النفقات التحويلية المالية:وهي النفقات المخصصة لسد الدين العام وفوائده أو الأموال المخصصة لشراء السندات الحكومية.

النفقات العامة حسب دوريتها:

١\النفقات العادية

تتكرر بصورة دوريه وتنفق بفترات منتظمة خلال السنة [١]

٢/النفقات غير العادية

هي التي لا تتكرر بنفس السنة أي استثنائية تحصل في فترات عريضة لا تتميز بلا انتظام والدورية مثل نفقات الحروب والكوارث وإنشاء الجسور [٢]

النفقات العامة من حيث نطاق سريانها

١/النفقات القومية [٣]

وهي التي يوجد لها تخصص في موازنة الدولة العامة لتحقيق المصلحة العليا للدولة

٢/ النفقات المحلية

١/احمد خلف حسن الدخيل،مصدر سابق،ص٢٠

هي نفقات يوضح لها تخصص مالي في الميزانية الخاصة للدولة وتكون مخصصة لأي ولاية أو بلدية معينه

صور النفقات العامة :

١/ائتمان خدمات الإفراد

أولا:رواتب الموظفون

ثانيا : مرتب رئيس الدولة

ثالثا:مكافآت أعضاء البرلمان المجالس المحلية

رابعا :مرتبات التقاعد الضمان الاجتماعي

الإعانات:

هنالك نوعين من الإعانات:[١]

١/الإعانات الدولية

هي التي تقوم بدفعها الدولة إلى دولة أخري أو فرد خارج حدود إقليمها ولابد أن تكون من غير مواطنيها

٢/الإعانات الوطنية

هي التي تدفع لمواطني الدولة بصرف النظر عن محل إقامتهم

١/المقدرة التكلفية

[١] :احمد خلف الحسن الدخيل ،دار الرسالة ص٢٠،ط١،٢٠١٤

٢/المقدرة الافتراضية

ظاهرة تزايد الإنفاق العام

تعد ظاهرة الإنفاق العام من أهم الظواهر التي استدعت إنشاء الاقتصاديين مع زيادة الدخل القومي أي هناك علاقة طرديه بحته فيما بينهما

أول من لفت للظاهرة تزايد النفقات العامة الفقيه الاقتصادي

بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها وترتبت على دراستها الآتية

-أولا وظيفة الدولة التقليدية

كانت النفقات محدودة في هذه المرحلة

-ثانيا الوظيفة الإنتاجية [١]

-ثالثا الناحية الإنتاجية[٢]

وهناك ظاهرتين في تزايد الإنفاق العام

الأسباب الظاهرية في تزايد الإنفاق العام

ويمكن أن نرجع إلى ثلاث أسباب

-تدهور قيمة النقود

-اختلاف طرق المحاسبة المالية

-زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

[١] خالد شحاذة الخطيب واحمد زهير شامية ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١،المكتب الجامعي الحديث ،٢٠١٤،ط١،ص٦٢

سوزى عدلي ناشد،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها،ط١،ص٧١

أولا تدهور قيمة النقود

وهذا الذي نقصد بها انخفاض قيمة النقود الشرائية مما يؤدي إلي نقص مقدار السلع والخدمات

ثانيا :اختلال طرق المحاسبة المالية

والمقصود بذالك الاختلاف في الوسائل المعتمدة لحسابات الحكومة بطريقتين

أولا: وهي تدعى أسلوب الموازنة الصافية الذي تقوم به

- الإدارات الحكومية

ثانيا: زيادة مساحة إقليم الدولة وزيادة أعداد السكان

هذه الزيادة تكون رقمية فقط دون إن تكون زيادة حقيقية إذ لا توجد زيادة في المنافع والخدمات

الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة :

أولا:أسباب إدارية

نتيجة لتوسيع دور الدولة وزيادة التدخل في الحياة الاقتصادية

ثانيا:أسباب مالية

تنوع الدولة في مواردها المالية واللجؤ ألي الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج

ثالثا:الأسباب الاقتصادية[1]

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١ ،المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٤،ط١،٧٦

من أهم الأسباب التي تؤدي ألي زيادة مستمرة في النفقات العامة هي زيادة الدخل القومي وتغير دور الدولة في التنافس الاقتصادي الدولي كما يأتي:[1]

١-زيادة الدخل القومي .

٢-التطور الفعلي لدور الدولة من الحياد إلي التدخل

٣/التنافس الاقتصادي الدولي

رابعا:الأسباب الاجتماعية:

١/زيادة عدد السكان [2]

٢/نمو الوعي الاجتماعي

خامسا:الأسباب السياسية

١/انتشار المبادئ الديمقراطية

٢/زيادة نفقات لتمثيل الخارجي

سادسا:الأسباب العسكرية:انتشار الحروب من أواخر القرن التاسع عشر إلي زيادة النفقات بصوره ملحوظة

تتصص موازنة الدولة لزيادة النفقات العامة في الحروب إلي الأتي :

١-انتشار استخدام الأسلحة الحديثة مرتفعة التكاليف

٢-اختلاف إستراتيجية الدفاع الحديثة عن

منتدي العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية والمحاسبة بحث منشور علي شبكة الانترنت ٢٠١٣

عمر غانم احمد العجراوي،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١ ،المكتب الجامعي الحديث ٢٠١٤،ط١،ص١١

.

التقليدية

٣-يتميز الأنفاق الحربي بسرعة الأمر مما يؤدي إلي زيادة الإنفاق

يمكن تلخيص الأسباب التي تؤدي إلي هذه الزيادات إلي ما يلي :

١-الزيادة التي حصلت في رواتب الموظفين نظرا لصدور القانون ذي الرقم (٢٢)لسنة (٢٠٠٨).

٢-استخدام هيئات ووزارات جديدة ومنها الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة وهيئة النزاهة ووزارة الهجرة والمهجورين ووزارة حقوق الإنسان

٣-التعديلات المستمرة لبعض القوانين ومنها التعديلات التي حدثت علي قانون التقاعد العسكري والمدني [١]

المبحث الثالث:

الإيرادات العامة للدولة

- يطلق علي إيرادات أملاك الدولة لفظ (الدوم ين)أيا كانت طبيعتها وأيا كان نوع ملكية الدولة لها سواء عامه أو خاصة ،ولفظ هو بالأصل كلمة لاتينية يقصد بها أملاك الدولة العقارية

[١] عبد العال الصكيان،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١ ،المكتب الجامعي الحديث ٢٠١٤،ط١،ص١٤٢

وتحتل إيرادات الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية أهمية خاصة بين مصادر الإيرادات العامة الأخرى وتقسم إيرادات أملاك الدولة وفقا لمعيار النفع ،ودمين عام ودومين خاص.

الدومين العام:

هي الأموال المنقولة والعقارية المملوكة للدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام الأخرى المخصصة للنفع العام.

التمييز بين الدومين العام والخاص:[1]

أولا: لا يمثل الدومين العام مصدرا لإيرادات الدولة وذلك لكونه مخصصا للنفع العام

ثانيا:يخضع الدومين العام لإحكام القانون العام في حيث يخضع الدومين الخاص لإحكام القانون الذي يجعل بالإحكام بيع الأموال وتملكها بالتقادم فالدولة في الدومين الخاص تتصرف بأملاكها كالأشخاص الطبيعية إما في الدومين العام فهي تكون بمركز السلطة صاحبة الامتياز العام

-أنواع الدومين العام:

١\١الأموال المخصصة لانتفاع المباشر للجمهور

[1] رائد ناجي احمد ، علم المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١، عبد العال الصكبان ، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها ص٤٢

وهي الأموال التي تأتي طبيعتها إلا إن تكون مجالاً لانتفاع الجمهور لها نوعين :

أولا\ الأموال المخصصة للاستعمال المباشر المشترك الجماعي وتشمل الطرق والأنهار والجسور وغيرها

ثانياُ\\الأموال المخصصة للاستعمال المباشر الخاص

وتشمل الأملاك العامة المخصصة كالأسواق أو المطار وغيرها [1]

ثالثاًا\\الأموال المخصصة للمرافق العام

لا يكفي للمرفق العام القيام بالمهام الملقاة علي عاتقة من تقدم خدمات للجمهور وإنما عن طريق المرافق العامة وما تضعه من قواعد وشروط ينظم بها عملية الاستفادة والأصل إن تكون تلك الخدمات مجانية

الدومين الخاص:

يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة للاستعمال الخاص وتخضع للقانون الخاص شانها شان الإفراد والمشروعات الخاصة

قواعد الدومين الخاص:

١\ إمكانية التصرف بها وبثمارها أو منتجاتها

يمكن للدولة أو أشخاص القانون العام الأخرى ببيع أو إيجاد أموالها من الدومين الخاص وكذلك ببيع منتجاتها وثمارها وفقاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين

رفغت محجوب ،المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٧٩،ص١٨٦ـص١٩٣

١٢\خضوع منازعاتها للقضاء العادي:

بالنظر لتعرض أملاك الدومين الخاص وجب إن يناط بالقضاء العادي مهمة فض منازعاتها لكي يكون المتعاقدين عليها علي قدر المساواة مع الدولة [١]

أنواع الدومين:

١\اولاً: الدومين العقاري

وينقسم إلي ثلاثة صور :

١\١الدومين الزراعي

وهو من الأنواع القديمة ويضم الأراضي الزراعية والغابات والحيوانات والمواشي

١\٢الدومين ألاستخراجي:

يعد من الأنواع الحديثة نسبياً قياسياً بالنوعين السابقين ويشمل كل ما يتم استخراجه من باطن الأرض من معادن وذهب وغيرها

١\٣الدومين السكاني:

ويمثل الإيرادات الناجمة عن بدلات إيجاد البنية السكنية العائدة للدولة

ثانياً:الدومين الصناعي:

يعد من احدث الأنواع إذا لم تتوجه له الدولة إلا بعد الأزمة الاقتصادية [٢]

طاهر الجنابي،علم المالية والتشريع المالي،طبعة منقحة ،الفاتك لصناعة الكتاب ،القاهرة ،٢٠٠٨،ص٥٨

سوزى عدلي ناشد ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١،ص٩٥

توافق ظهور هذه الدومين تاريخيا مع الدومين الصناعي

ثالثاً: الدومين التجاري

توافق ظهور هذه الدومين تاريخيا مع الدومين الصناعي ويشمل إنشاء الدولة للشركات التجارية العامة التي تباشر الاستيراد والتصدير

خامساً: الدومين المالي

يقصد به الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها علي إيراد مالي يتمثل في الإرباح والفوائد

سادساً: الدومين السياحي

قد كان هذا الدومين من أنواع الدومين العام ولكنه تحول في اغلب الدول إلي دومين خاص وخضع للاستثمار من قبل الجهات المسؤولة عن السياحة في الدولة[1]

١/احمد الدخيل ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها ،ط١،المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٤نص٧٠
٢/سوزي عدلي ناشد ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها،ط١،المكتب الجامعي الحديث،٩٨،٢٠١٤

الفصل الثاني

المبحث الأول

ملامح الاقتصاد السوداني

يحتوي علي ثلاثة مطالب :

المطلب الأول:التطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٥٦م

المطلب الثاني:الاقتصاد السوداني في الفترة من ١٩٥٦-١٩٨٠م

المطلب الثالث:تطورات الاقتصاد السوداني من ١٩٨٠حتي ألان

المطلب الأول:الاقتصاد السوداني خلال ١٩٣٠-١٩٥٦

الشواهد الاقتصادية تؤكد إن التطور الاقتصادي في السودان لا ينحصر فقط في عملية إعادة استثمار رأس المال المكون من خلال العمليات الإنتاجية للمشاريع التي قامت في الفترة السابقة ،ففي الثلاثينيات تأثرت البلاد بالأزمة الاقتصادية العالمية ألكبري (الكساد العظيم)وذالك نسبة لاعتماد البلاد علي محصول نقدي واحد وهو القطن الذي شهد الطالب العالمي عليه في ذالك الوقت هبوطاً حاداً مما أدي إلي انخفاض إيرادات الحكومة إلي حوالي ٥,١٣١٦٣٥مليون جنيهاً مصريا وهو حجم يقلل كثيرا عن إيرادات عام ١٩٢٩م.[١]

١/سليمان سيد احمد السيد ،سبيل السودان نحو النهضة الزراعية ،ط١،المكتبة الوطنية :الخرطوم –السودان،٢٠٠٥،ص١-٢

بالإضافة إلي نصيب الحكومة عن عائدات هذه المشاريع نجد أن هنالك إيرادات تتحصل الحكومة في شكل ضرائب مفروضة علي صادرات القطن حيث وصلت القيمة الإجمالية لهذه الضرائب للعام ١٩٤٢م حوالي مليون جنيه مصري .

الموقف الاقتصادي العام في ١٩٥٦م:

يعتبر القطاع الصناعي في العام ١٩٥٦م قطاعا ضعيفاً إذا انه كان يساهم بأقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي من ثم فان مساهمة الصناعة الحديثة في إجمالي الناتج المحلي كانت تساوي اقل من ثلث مساهمة صناعات الحرفية مما يدل علي إن سياسات الحكومة كانت تركز علي توجيه قدر كبير من الاستثمارات في القطاع الزراعي وذلك لان سياسة الحكومة الاقتصادية كانت تقوم علي أساس أن التنمية الزراعية تشكل المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية في المستقبل علي أساس اعتبار أن الاستثمار الصناعي نوعاً من الترف والتبذير إضافة لإضراره الاجتماعية .

فهذه السياسة كانت تؤدي إلي خلق المزيد من العقبات ،إذا كانت السياسات التجارية للحكم الثنائي تسير في اتجاه تسهيل عمليات التبادل التجاري بين منتجات السودان الزراعية والسلع الصناعية البريطانية وكذلك السلع الصناعية المصرية بقدر اقل ،مما سبق يتضح أن اقتصاد السودان قد تدرج من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلي الاقتصاد الزراعي الحديث وذلك بقيام الحكومة بتوسيع المشاريع ومن ثم إنشاء مشاريع جديدة تروي بالطلمبات كما في النيل الأزرق والأبيض

المطلب الثاني :الاقتصاد السوداني في الفترة من ١٩٥٦-١٩٨٠م :[1]

[1] المصدر نفسه ،ص ٥٣-٥٥

المطلب الثاني:

الاقتصاد السوداني في الفترة من١٩٥٦-١٩٨٠م:

ولدراسة الاقتصاد السوداني بعد الاستقلال لابد من تناول مكوناته الأساسية حيث يأتي في مقدمة هذه المكونات معرفة موقف الناتج المحلي الإجمالي . لان ذلك يساعد في إبراز الصورة الحقيقية للاقتصاد .فإجمالي الناتج المحلي الذي ابدي زيادة سنوية مضطردة عدا سنوات قليلة منذ عام ١٩٥٦م وان زيادته لم تكن بالقدر الذي يمكن من تحقيق معدلات زيادة كبيرة في متوسط دخل الفرد السنوي .وهذا الأمر يعتمد على مكونات الناتج القومي نفسه .وقد كان انخفاض متوسط في بعض الأحيان نتيجة للضعف الذي أصاب بعض مكونات الناتج المحلي متمثلة في الدخل المتحصل من القطاع الزراعي والذي كان يمثل العامود الفقري للاقتصاد السوداني . وقد أبرزت حسابات الدخل القوم ذي للناتج المحلي الإجمالي تطورا منذ العام ١٩٥٦ مع اختلاف ألمدي ونسبه التطور من عام لأخر بسعر تكلفة الإنتاج .

النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد هو الإنتاج الزراعي إذ انه شارك بنسبة ٦١%من *إجمالي* الناتج في العام ١٩٥٦/٥٥م وبنسبة ٥٧% في العم ١٩٦١\٦٠م.

وقد أشارت الخطة العشرية إلي أن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي سيكون بنسبة ٥١%في نهاية الخطة العشرية.

وكان القطاع الزراعي يستخدم حوالي ٨٦% من مجموع القوة العاملة في العام ١٩٥٦\٥٥م.

أولا: الإنتاج الزراعي:[١]

١/المصدر نفسه ،ص٣١

١١ القطن :

في الموسم الإنتاجي ١٩٧٣/٧٢م استمر إنتاج القطن في التناقص أي انخفض الإنتاج من ٥,٠٨٢ ألف قنطار في الموسم ١٩٧١\٧٠م إلي ٤,٧٤١ إلف قنطار للموسم ١٩٧٢\٧١م ثم انخفض إلي ٣,٩٩٧ ألف قنطار في الموسم ١٩٧٣\٧٢م.

ويرجع ذالك إلي إن المساحة التي كنت تخصص للقطن قد انخفضت بنحو ٢١الف فدان فقط .

والمساحة المزروعة قطنا لم يطرأ عليها أي تغيير في مشروعي الجزيرة وامتداد المناقل.

فالانخفاض في إنتاج القطن يرجع إلي تدهور متوسط إنتاج الفدان من ٤,٦ قنطاراً في الموسم ١٩٧٢\٧١م إلي ٤,١ قنطاراً في الموسم ١٩٧٣\٧٢ علي الرغم من زيادة المساحة المزروعة قنطارا بمقدار ٢٠ ألف فدان في منطقة أبي حبل ودلتا القاش وطوكر إلا أن الإنتاج قد انخفض من ٣١ ألف قنطاراً في موسم ١٩٧٢\٧١م ٢٤ ألف قنطاراً في الموسم ١٩٧٣\٧٢م أي بنسبة ٢٢,٥% ويرجع ذالك إلي تدهور إنتاجية الفدان بنحو ٠,٧ قنطاراً .

وسجل الإنتاج في مشاريع الإصلاح الزراعي انخفاضاً بلغت نسبته ٢٦,٦% بسبب تدهور متوسط إنتاجية الفدان بنحو ١,٢ قنطاراً نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة بمقدار ٦٤ ألف فدان في منطقة جبال النوبة فقد تدهور الإنتاج بمقدار ٢٥ ألف قنطارا.

١٢ المحاصيل الاخري:

وهي المحاصيل النقدية المتمثلة في السمسم والفول السوداني والصمغ العربي،فنجد أنها قد زادت زيادات ملحوظة في حين إن المحاصيل الغذائية كالذرة الشامي، والذرة والقمح قد انخفض إنتاجها وذالك يرجع إلي ارتفاع الأسعار العالمية .

ثانياً:الإنتاج الصناعي :

بالرغم من عدم توافر إحصاءات مستوفاة عن الصناعة إلا انه من الواضح إن النشاط الاصطناعي قد توسع بصورة ملموسة في عام ١٩٧٣/٧٢م بالمقارنة مع العام السابق له.

كان إنتاج الاسمنت في مصنع عطبرة يمثل ٧٤% ومصنع ربك ٥٦% من الطاقة الإنتاجية ويرجع ذالك إلي عدم الاستغلال الكفء للطاقة الإنتاجية بسبب اختناقات النقل وعدم توفر المواد الخام وضعف إمكانيات التخزين، ونظراً لذلك فقد زاد إنتاج اسمنت بقدر ضئيل لم يتعد ٠,٦ ألف طن.

وفي العام ١٩٧٣\٧٢م ، وانخفض إنتاج التبغ بحوالي ٦%نسبة للعجز الملموس في المواد الخام. هذا وقد شهدت العام ١٩٧٣\٧٢م ارتفاعاً قدره ٢٠%في إنتاج الأحذية نسبة إلي زيادة الطلب المحلي علي الأحذية المحلية.[١]

١/تقارير بنك السودان ،١٩٧٣

١٢ بنطك السودان ،التقرير السنوي ، مصدر سابق ص١٤-١٧

المطلب الثالث:

تطور الاقتصاد السوداني في الفترة من ١٩٨٠ وحتي ألان:

في هذه الفترة مر الاقتصاد السوداني بعدد من التغيرات الهيكلية الناتجة عن تعاقب ثلاث حكومات تتمثل في نهاية الحكم المايوي ثم الفترة الانتقالية ثم حكم الأحزاب أخيرا حكومة الإنقاذ الوطني والتي مرت هي الاخري بعدد من التغيرات في البنيات الاقتصادية منها استغلال نشاطات أخرى ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام.

وكان إجمالي الناتج المحلي لسنة ١٩٨٠\٧٩م حوالي ٣٩٢٧,٠ ،وفي سنة ١٩٨١\٨٠م كان الناتج المحلي حوالي ٤٩٥٠,٧، وفي سنة ١٩٨٢\٨١ كان حوالي ٧٠٤٠,١ ،وفي سنة ١٩٨٣\٨٢ كان حوالي ٩٥٩١,٩ وفي سنة ١٩٨٤/٨٣م كان حوالي ١١٨٠٦,٨، وفي سنة ١٩٨٥\٨٤م كان حوالي ١٥٣٥٧,٣.

وفي سنة ١٩٨٦\٨٥م كان الناتج المحلي حوالي ٢٠٢١٨,٠، وفي سنة ١٩٨٧\٨٦م كان حوالي ٢٦٤٧٠,٨ ،وفي سنة ١٩٨٨\٨٧ كان حوالي ٤٦٧٩١,١، وفي سنة ١٩٨٩\٨٨م كان حوالي ٨٢٥٦١,٩.

وفي سنة ١٩٩٠\٨٩م كان حوالي ١١٠١١٠,٧، وفي سنة ١٩٩١\٩٠م كان حوالي ١٩٢٦٦٠,٢ ،وحتي سنة ١٩٩٤\٩٣م كان حوالي ١٨٧٥ ٤٨٩,٠.

والزيادة الكبيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي تدعو إلي الريبة والاستغراب في بادي الأمر ولكن سرعان ما يزول ذلك إذا علم إن معدل التضخم في فترة التسعينيات قد كانفي تزايد مستمر حيث وصل إلي ٦٣,٣%في العام ١٩٨٨م[١]

١\عثمان إبراهيم ، الاقتصاد السوداني ،ط٢،دن، ١٩٩٨،ص١٧

ايجابيات سياسة التحرير الاقتصادي:

١١ تحريك طاقة القطاع الخاص ليصبح قطاعاً رائداً مع بقاء القطاع الحكومي كقطاع رقابي وتنظيمي.

١٢ توفير السلع والخدمات بالرغم من ارتفاع أسعارها وتضييق الفرص أمام السوق السوداء

١٣ كفاءة المنتجات وزيادتها لأنه في ظل التنافس الحر تعمل المنشات علي ابتكار الأفضل والأجود.

١٤ نجاح الحكومة في تطبيق سياسة اقتصادية دون الاستعانة بمنح أو قروض خارجية.

١٥ تحقيق الاقتصاد لنمو حقيقي بلغ في العام ١٩٩٥\٩٤م ١٠,٦%وحقق القطاع الزراعي ٤٤%من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب٢٩% للعام ١٩٩١\٩٠م .

١٦ اتضاح الروية للتعرف علي مناطق ضعف الاقتصاد السوداني ومن ثم وضح الحلول لها

١٧إنقاذ الثروة الحيوانية من الضياع حيث أصبحت ذات مساهمة فاعلة في الاقتصاد.

١٨زيادة حركة النقل بعد تحسين شبكة السكة الحديد ودخول أسطول نقل بري كبير للعمل في القطاع الخاص.

١٩\قيام عدد من الصناديق لدعم الفئات الفقيرة إضافة إلي وضع برنامج معاشات شهرية للأسر ضعيفة الدخل.[١]

سلبيات سياسية التحرير الاقتصادي:

١/لجوء الدولة للزيادات الدورية في الأجور نتيجة لتصاعد الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية .

مما ادخل الدولة في صراع مستمر في الأسعار مع ندرة بعض السلع لعدم توفر مدخلات الإنتاج التي يتطلب توفيرها عملات حرة في ظل توقف المعونات والقروض الأجنبية وانخفاض تحويلات المغتربين .

٢/زيادة نسبة العطالة نتيجة لسياسة الخصخصة وعدم وجود زيادة في الإنتاج

(فائض العمالة)

٣/زيادة السيولة في ظل إنتاج متدني في بعض القطاعات وطلب مرتفع علي بعض السلع مما يعني زيادة التضخم مما اضطر بالدولة إلي الاستدانة من الجهاز المصرفي لمقابلة زيادة الأجور وبالتالي زيادة التضخم .

٤/ارتفاع الطلب علي العملات الحرة مما اثر علي سعر الصرف وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية نتيجة لتوقف المعونات والمنح الخارجية والشح في العملات الحرة وذلك تلبية لحاجة مصانع القطاع الزراعي لمدخلات الإنتاج.

[١]\وزارة المالية، العرض الاقتصادي،١٩٩٨، ص٩

٥/لجوء العمالة المدربة لمهن غير منتجة كالسمسرة وتجارة العربات والعقارات والأراضي نتيجة لعائدها الكبير في الوقت الذي لا تساهم فيه بطريقة مباشرة في زيادة الدخل القومي.

المبحث الثاني

خطط وبرامج الإصلاح الاقتصاد السوداني

ظل أمر التخطيط الاقتصادي حاضر خلال كل الحقب السياسية التي مرة بها السودان وأصبح أكثر وجوبا لمواجهة التحديات الموروثة التي قابلة الاقتصاد السوداني ،التغيرات في الخيارات الفكرية والمرجعية والتشريعية التي تم العمل وفقا لها.ولعل أهم ملامح هي:

التركة المثقلة في الجانب الاقتصادي التي ورثتها الحكومة في عام **١٩٨٩**حيث يأتي علي صدارتها ركود الاقتصاد السوداني وتراجع معدلات النمو فيها إلي سالب واحد أو أكثر وأصبحت هذه الظاهرة بندرة في معظم السلع الأساسية وعجز كبير في ميزان المدفوعات ومعدلات مرتفعة من التضخم

تتلخص أهم الملامح التحديات الاقتصادية والمالية للفترة السابقة لعام ١٩٨٩في الآتي:

١/عدم وضوح الروية الفكرية الاقتصادية وتذبذب الفكر الرأسمالي والاشتراكي

٢/جمود في النشاط الاقتصادي وتراجع سالب في معدل النمو واختناقات في الطاقة وتدهور في البنية التحتية

٣/ضعف الجهاز المصرفي ومؤسسات التمويل الاخري

٤/إشكالات البناء المؤسسي والتشريعي في الجانب المالي والمصرفي

-الإستراتيجية القومية الشاملة :

من اجل تبني روية اقتصادية متكاملة للدراسة وتحليل واقع الاقتصاد السوداني والتعرف علي الخطة الإستراتيجية والبرامج الملائمة لكل الأجيال (القصيرة والمتوسطة والطويلة)عقدت الحكومة في أوائل التسعينات مؤتمر الاقتصاد الذي حشدت فيه أهل الخبرة العملية في المجال الاقتصادي والمالي المصرفي وأهل التخصص الأكاديمي من المؤسسات التعليمية والبحثية ،من بعد ذلك قاعدة للإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢)والبرامج الثلاثية للإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة من بعد ذلك والتي جاءت خلاصة أهدافها في الأتي :

١/تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتحويله للإنتاج

٢/حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخليا وخارجيا في تحقيق الأهداف المعلنة للبرامج الاقتصادية

٣/تعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية لفتح الباب للمشاركة

٤/تحيق التوازن الاجتماعي بحيث لا تتحمل الفئات الفقيرة الآثار السالبة للبرنامج

ملامح الإجراءات التي اتخذت لكسر الجمود وتحريك الاقتصاد

ء النظم التي تمكن بعض الجهات من احتكار العمل التجاري

٢/تخفيض الضرائب علي كل القطاعات وإزالتها عن الزراعة

٣/إزالة وتخفيض الدعم عن السلع والخدمات /العمل علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي

٥/إصلاح النظام المالي والمصرفي

إصلاح مناهج معالجة المشكلات الاقتصادية وكانت أهم ملامحها الأتي :

١/الاستمرار في سياسة مراجعة الإطار الفكري الحاكم للاقتصاد وتحريره من مخلب الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي في المضامين والمؤسسات وعقدت لذلك مؤتمرا جمع كل ألوان الطيف السياسي والفكري للإنفاق علي سياسات وخطط وبرامج المعالجة

٢/الاستمرار في منهج معالجة المشكلات بالتشخيص الصحيح للمشكلة في تحديد إن جانب العرض هو المشكلة الأساسية التي تقابل الاقتصاد السوداني

٣/تحديد الأولويات بصورة واضحة وقاطعة والبداية بالإصلاح المؤسسي والتشريعي لأنهما يمثلان المحيط الذي تعمل فيه السلطات وتنفيذ البرامج

الأهداف العامة :

١/استدامة الاستقرار الاقتصادي

٢/تطوير ودعم سوق رأس المال والأوراق المالية [١]

٣/رفع كفاءة استخدام الموارد الخارجية وتوجيهها لتمويل التنمية القومية

احمد مجذوب احمد علي، ط١، هيئة الإعمال الفكرية،٢٠١٣،ص(٤١-٤٢-٥٧)

أهداف الإقطاع الذراعي :

١/تنمية وترشيد استخدام وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها ولاستقلال الأمثل لي حصة السودان من المياه

٢/تحقيق التنمية الريفية المتوازنة والآمنة بيئيا في البلاد كافة تشجيعا للاستقرار في الريف

٣/رفع دخل الأسرة من الإنتاج الزراعي والحيواني

٤/توجيه الزراعة والإنتاج الحيواني لي زيادة الصادرات ولتحقيق أهداف الأمن الغذائي وتحويل السودان ليكون مركزا عالميا لإنتاج وتسويق الإنتاج العضوي النباتي واللحوم الحلال الصحية الخالية من المعاملة الكيمائية

القطاع الخاص والتخطيط الاستراتيجي

أي نهضة اقتصادية فاعلة تستدعي الأتي

١/تقوية مؤسسات القطاع الخاص إداريا وفنيا مع المنظمات المسؤولية عن هذا القطاع

٢/توفير الموارد ألازمه لا نفاذ الخطط والبرامج التي ينبغي إن يقوم بها هذا القطاع

٣/تبني الحكومة لسياسات تؤكد علي تأسيس شراكات مع القطاع الخاص المحلي عند التصديق للاستثمارات الأجنبية [١]

١-احمد مجذوب احمد علي ،هيئة الإعمال الفكرية ،ط١،٢٠١٣،ص٦٣

٤/مراجعة وتطوير تشريعات والقوانين التي تنظم العلاقات بين مؤسسات القطاع الخاص والحكومة [١]

٥\بناء وتطوير القدرات للمنضوين تحت مظلة المؤسسات

والمنظمة والقطاع الخاص

إصلاح سياسات الضرائب:

شملت برامج الإصلاح الضريبي مراجعة النظام الضريبي بإلغاء بعض الضرائب وتبني ضرائب أخري وتطبيق وتبني حزمة سياسات إعفاء ضريبي بغرض تشجيع الاستثمار مثل تطبيق ضريبة صفرية علي القطاع الزراعي لتخفيض ضريبة القطاع الصناعي ١٠% وتخفيض ضريبة إرباح الإعمال إلي ١٥%

وتخفيض ضريبة إيجار العقارات إلي ١٠%ويمكن إن نلخص أهم الإصلاحات التي تمت في هذا المجال علي النحو التالي:

١\مراجعة النظام الضريبي بإلغاء بعض الضرائب وتبني ضرائب أخري

٢\تبني حزمة سياسات إعفاء ضريبي بغرض تشجيع الاستثمار وإدخال تلك الاعفاءت في قانون الجمارك

٣\شمل الإصلاح الضريبي ادخل ضريبة القيمة المضافة عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٠% فئة موحدة علي الواردات والإنتاج المحلي

٤\مراجعة الجمارك من جهة تعدد الشرج الجمركية وتحسين التعريفة الجمركية

٥\تبني سياسات جمركية تمييزية علي السلع الرأسمالية

١-احمد مجذوب احمد علي ،هيئة الإعمال الفكرية،ط١،٢٠١٣م، ص٦٤

المبحث الثالث:

الإنفاق علي التنمية:

بداء الإنفاق على التنمية يأخذ حيزا متقدما في الموازنات خلال فترة محل الدراسة، استنادا السياسات الاقتصادية موارد المقررة والتي سبقت الإشارة إليها حيث كان الإنفاق على التنمية يساوي نسبة ١٤,٨% من جملة الموازنة في عام ٢٠٠٠ وبدا النسبة في التزايد التدريجي إلي ١٦%في عام ٢٠٠١ ثم فزعت إلي ٢٧,١% في عام ٢٠٠٢

الاستثمار في السودان في الحاضر وأفاق المستقبل:

ظلت قضية الاستثمار تمثل أهمية قصوى في كل السنوات السابقة وبدا الاهتمام بها في أوائل التسعينات من جهة مراجعة قانون الاستثمار وقد حظي الاستثمار بدعم سياسي ممتاز

وبذلك يكون توسع الاستثمار :هو الطريق الرئيسي لتجاوز كل التحديات وتحقيق كل الأهداف كما إن زيادة موارد الدولة تحتاج إلي توسيع المواعين الصربية وزيادة عدد الممولين الذين يدفعون الضريبة ولا سبيل لذالك إلا بالاستثمار وتوسيع النشاط الاقتصادي وزيادة المواعين الضريبية

قد تمكنت الحكومة من تحقيق نجاحات واضحة واختراقات مقدرة في مجال الاستثمار وترجع هذه النجاحات بعد توفيق الله تعالي إلي الخطط الإستراتيجية للبرامج والسياسات التي تم تبنيها لجذب الاستثمار في المرحلة الأولي حسب تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار عام ٢٠٠٦ جاء ترتيب السودان الخامس[١]

١/ احمد مجذوب احمد علي ،ط١،هيئة الإعمال الفكرية،٢٠١٣٦٩١٦٣-١٦٤

تصنيف الأسباب التي أثرت علي تراجع وضع الاستثمار في السودان هي:

أولا:العوامل الاقتصادية:

١/السياسات الاقتصادية:

يمثل تحديد واختيار مصفوفة السياسات الاقتصادية الملائمة ومن ثم الاستقرار علي هذه السياسات واهم التحديات التي تقابل الاستثمار في أي بلد من بلدان العالم حيث تمثل هذه المصفوفة الشرط الأول للمستثمر المحلي والأجنبي لأنه يحتمل ف دراسة جدواه علي اثر هذه السياسات علي المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالمشروع محل الدراسة وفي ظل شح الموارد تطرأ الحكومة لاتخاذ تدابير تؤثر علي بعض المتغيرات الاقتصادية بل وتضعف من تحقيق الأهداف الاجتماعية كفرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة

٢/ارتفاع كلف الإنتاج في الاقتصاد السوداني:

من الملاحظ إنا أسعار عناصر الإنتاج في السودان ترتفع حتي عن دول الجوار القريبة فلا زالت تكلفة الأجور احد أسباب ارتفاع عناصر التكلفة في الإنتاج في السودان وهو م أفصح به العديد من المستثمرين وكذلك أسعار الطاقة الكهربائية (راجعة دراسة أعدها المهندس مكاوي محمد عوض والمدير الأسبق للهيئة القومية للكهرباء عن أسعار أنتاج الكهرباء في السودان وبعض الدول المجاورة)

٣/استمرار تهيئة البيئة التي تساعد علي جذب الاستثمار وتوسيع القدرات الإنتاجية [١]

ثانيا:العوامل الإدارية :

١/احمد مجذوب احمد علي ،ط١،هيئة الأعمال الفكرية ،٢٠١٣،ص١٦٥-١٧٠

١/الإطار التنظيمي والإداري للاستثمار

لقد بدأت في تأسيس الهيئة العامة لا استثمار

وقد كانت رؤية متقدمة في تكوين جهاز يتمتع بالمرونة وفعالية تتجاوز البعد البيروقراطي وتنطلق بتشجيع وجذب الاستثمار

٢/إجراءات تنفيذ الأعمال

في أطار تطوير النظم الإدارية في الدول وترقية الأداء وتباعد التجارب بين الأمم بدا البنك الدولي عبر اجهزتة المختصة في بنا معاير دولية في تقويم وقياس الأداء في دول العالم من جهة تنفيذ الأعمال وظل عبر هذه المعايير يقيس أداء الدولة تسهيل الأعمال في الجوانب الآتية:

-إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات

-تصديقات الأراضي وتسجيلها

-تراخيص المباني والإنشاءات

-ضوابط ومزايا تمويل المستثمرين

-إجراءات وقوانين حماية المستثمرين

-التعامل الضريبي وطريقة تحصيل الضريبة

-الدعم القانوني والإداري لإعداد العقود [١]

٣/ضعف تقيم الحقيقي للمواقف التفاوضي:

١ احمد مجذوب احمد علي ،ط١،هيئة الإعمال الفكرية ،٢٠١٣،ص١٧٦

نالت قضية الاستثمار اهتماما ممتازا علي المستوي السيادي والتنفيذي وصحب هذا الاهتمام إصدار العديد من القرارات والتوجيهات ومراجعة التشريعات ذات ألعلافه الاستثمار ورغم التحسن النسبي من هذا الجانب إلا إن طبيعة الإنسان السوداني البدوية والذهنية المسيطرة عليه ظلت توثر في التعامل مع المستثمرين بحيث ينطلق الممسك بالملف الإداري الاستثماري من إن السودان لا ينافس في الموارد المتاحة له قد يكون هذا الأمر صحيحا من جهة ولكن الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لجذب الاستثمار فهناك متطلبات أخري من مدخلات وبنيه تحتية وعمالة ماهرة وأسواق واسعة

وهذا يعني أهمية معرفة الوضع الحقيقي وتعريف للمستثمرين بذلك حتي تتمكن من إقناعهم للاستثمار في السودان وهذا الوضع يرتبط بمعرفة المزايا الايجابية الاخري التي تقوي من المواقف التفاوضي للمعنيين بالاستثمار ولكن ظل تقدير المواقف التفاوضي ضعيفا عند التنفيذيين المتعاملين مع المستثمرين خاصة عن مدي قدر فرص ومجالات الاستثمار في السودان علي منافسه الفرص المتاحة لدي الدول الاخري خاصة دول الجوار ويرجع هذا إلي عدة عوامل يأتي علي رأسها عدم المعرفة بفرص ومجالات الاستثمار في الدول المنافسة بالاضافه إلي عدم الاحاطه بنظم وتشريعات هذه الدول والمزايا التشجيعية التي تمنحها للمستثمرين بالإضافة إلي تقديم المصالح العاجلة علي المصالح الاجله خاصة تحصيل إيرادات لخزينة مستوي الحكم المعلمين وادي عدم معرفة المواقف التفاوضي إلي فقدان السودان للعدد من المستثمرين [1]

١الحمد مجذوب احمد علي ،ط١،هيئة الاعمال الفكرية،٢٠١٣،ص١٧٧

٤\الموارد البشري وقوانين ونظم العمل والعمال:

لا شك إن التوسع الذي حدث في التعليم العالي والعام بشقيه الأكاديمي والفني والأدبي والعلمي قد أدي إلي تحسين مؤهلات العامل السوداني ورفع قدرته التنافسية في أسواق العمل كما إن التوسع النسبي في دور القطاع الخاص السوداني والأجنبي قد ساعد إلي حد ما في نقل الخبرة العالمية غير إن التحديات لازالت كبيرة إمام البشري في السودان ومن أهم هذه التحديات ترقية القدرة المهنية عن طريق التدريب

كيف تتحقق الاستدامة للاستثمار:

لاستدامة تدفق الاستثمارات الخارجية واستمرار مساهمة الاستثمارات الداخلية لابد من الاهتمام بهذه القضايا:

١/استقرار السياسات الاقتصادية والمالية

٢/استكمال البني التحتية في جميع المجالات (الطاقة ،الطرق،الجسور ،الاتصال،الخدمات)

٣/تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية

٤/توحيد النوافذ المتعاملة مع المستثمرين

٥/إعداد المعلومات الأولية عن الأولويات والمشروعات

٦/اختيار وتجهيز المناطق الصناعية واستكمال بنيتها التحتية [١]

١/احمد مجذوب احمد علي ،ط١،هيئة الإعمال الفكرية،٢٠١٣م،ص١٨٠

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة علي تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة للدولة من عام ٢٠١٤-٢٠١٨

المبحث الأول:

موجهات الموازنة العامة للدولة من عام ٢٠١٥-٢٠١٨

المقدمة

تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٥متسقة مع موجهات وأهداف الموازنة العامة للدولة مستهدفة المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق الأتي:

١/استقرار المستوي العام للأسعار

٢/تحقيق استقرار سعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي

٣/المساعدة في تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام

مرجعيات السياسات :

١/قانون بنك السودان المركزي

٢/قانون تنظيم العمل المصرفي

٣/موجهات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥[١]

[١] بنك السودان المركزي ،cbos.gov.sd، ٢٠٢١/٩/١٩

محاور السياسات :

١/الاستقرار النقدي

٢/سعر الصرف والقطاع الخارجي

٣/نظم الدفع والتقنية المصرفية

٤/تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

٥/فروع بنك السودان المركزي

أولا:محور الاستقرار النقدي

يهدف هذا المحور إلي استقرار المستوي العام للأسعار عن طريق النزول بمعدلات التضخم إلي حدود ٢٥,٩%في متوسط بانتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفياضة في الاقتصاد باستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود ١٥,٣%للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٦,٤%باستخدام أدوات السياسة النقدية و ذلك علي النحو التالي :

١/الاحتياطي النقدي القانوني:

ا/علي المصارف ألاحتفاظ باالارصدة النقدية لدي البنك السوداني المركزي في شكل احتياطي نقدي قانوني

٢/السيولة الداخلية :

ا/علي المصارف الاحتفاظ بالنسبة ١٠%من جملة الوديع الجارية الادخارية للعملة المحلية في شكل سيولة نقدية داخلية وذلك لمقابلة سحوبات العملاء اليومية [١]

[١] بنك السودان المركزي 2021/9/19cpos.gov.sd

١٣\سوق ما بين المصارف:

علي المصارف الالتزام بالموجهات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة وذالك لضمان تعزيز قدرتها علي إدارة سيولتها بكفاءة

تشجيع المصارف علي حفظ الودائع والتمويل بالعملتين المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية

تشجيع المصارف علي تصكيك أصولها الرأسمالية لاستفادة منها في دعم السيولة لدي المصارف وأسواق المال

٤/أدوات السوق المفتوحة

١\١ الاستمرار في استخدام أدوات السوق المفتوحة

١٢\الاستمرار في تعزيز وتطوير القدرة التسويقية والأوراق المالية

١٣\إصدار شهادات إجارة أصول البنك المركزي بجانب شهادات أخري لإدارة السيولة في القطاع المصرفي

ثانياً:محور سعر الصرف للقطاع الخارجي

هدف هذا المحور لتحقيق استقرار مرونة سعر الصرف والتوازن في القطاع الخارجي من خلال تنفيذ الاجراءت التالية :

١١\الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن

١٢\الاستمرار في إصلاح تشوهات سعر الصرف [١]

١٣\الاستمرار في حرية التعامل للنقد الأجنبي [١]

بنك السودان المركزيcbos.gov.sdK19/9/2021

٤/بناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي عن طريق :

١/الاستمرار في ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي

٢/زيادة فعالية وكفاءة إدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي

٣/تشجيع وترقية الصادرات بكل الوسائل

٤/استقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة

٥/جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة

ثالثا:محور نظم الدفع والتقنية المصرفية :

يهدف هذا المحور إلي تطوير نظم الدفع وزيادة انتشارها وترقية العمل المصرفي في جميع ولايات السودان باستخدام أنظمة تقنية متطورة .

ما جاء في لائحة تنظيم إعمال نظم الدفع للعام ٢٠١٣م وفقا للاتي :

١/تهيئة البنية التحتية للقطاع المالي

٢/تشجيع استخدام المنتجات المصرفية الكترونية المبتكرة كالنقود الالكترونية

٣/تحديث وتطوير أدوات وسائل الإشراف علي نظم الدفع وضمان موثيقتها

٤/تحديث وتطوير مواصفات ومعايير نظم الدفع والمنتجات المصرفية والالكترونية

رابعا:محور تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية :

يهدف هذا المحور إلي تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية طريق الأتي :

بنك السودان المركزي cobs.gov.sd.19/9/2021

١/التطبيق العملي للموجهات الفقهية للمعاملات

٢/استمرار التعامل بين البنك السوداني المركزي واتحاد المصارف والهيئة العليا للرقابة الشرعية

٣/رفع قدرات العاملين للجهاز المصرفي والمتعاملين معهم

٤/الاستمرار في تطوير وتوثيق التجربة المصرفية والمالية في السودان

خامسا :محور فرع بنك السودان المركزي :

في إطار تفعيل دور فرع بنك السودان المركزي في كل الولايات يهدف هذا المحور إلي الأتي :

١/استكمال وتوسيع مهام تلك الفروع المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتمويلي والمصرفي علي مستوي الولايات

٢/تعزيز المهام الوظيفية للفروع وهياكلها التنظيمية لتحقيق الأهداف المتمثلة في تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي وتطوير تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير مصرفية في الولايات

١

بنك السودان المركزي cobs.gov.sd.19/9/2021

المبحث الثاني:ميزان المدفوعات:

هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات بين جهات مقيمة في القطر المعني وجهات غير مقيمة خلال فترة زمنية محددة

يتكون ميزان المدفوعات من:

أولا: الحساب الجاري: يتكون من عنصران:

١/ الميزان التجاري: هو الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية خلال فترة محددة

٢/ ميزان الخدمات والدخل والتحويلات :هو الفرق بين قيمة المتحصلات وقيمة المدفوعات من المعاملات المتعلقة بالخدمات والدخل والتحويلات

ثانيا: الحساب الرأسمالي والمالي:ويضم هذا الحساب حسابين فرعيين:

١/الحساب الرأسمالي: يسجل فيها التحركات الرأسمالية والتحويلات التي تؤدي إلي التغير في ملكية الأصول الثابتة أو القيام الدائم بإسقاط الدين الخارجي المستحق بدون مقابل

٢/الحساب المالي :يسجل فيها معاملات الاقتصاد في الأصول والالتزامات المالية الخارجية .

ثالثا:الأصول الاحتياطية:[١]

[١] بنك السودان المركزي، موقع الكتروني CbOS.GOV.Sd.شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،٢٠١٧،ص٢١٧-٢١٨

أن التغير الصافي في حيازات الاحتياطيات الدولية للبلد ينتج عن التغيرات في حيازات الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وأصول النقد الأجنبي [1]

رابعا :بند الأخطاء والمحذوفات :هي عبارة عن بند يوازن بين صافي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي المالي من جهة وصافي الميزان الكلي من الجهة الاخري

ملخص الأرباح والخسائر للعام المنتهي ٢٠١٦و٢٠١٧م

البيان	٢٠١٧	٢٠١٦
الإيرادات	٢,٩٥١,٣٣٩	٢,٠٦١,٩٧٤
المصروفات	(٢,٦٨١,٦٥٠٩)	١,٨٠٤,٥٨٢
الميزان	٢٦٩,٦٨٩	٢٥٧,٣٩٢

المصدر: بنك السودان

قائمة الدخل للعام المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١م

البيان	٢٠١٨	٢٠١٧
الإيرادات	٢,٤٨٢,٧٤٣	٢,٩٥١,٣٣٩
المصروفات	(٢,٧٦٤,٩١٤)	(٢,٦٨١,٦٥٠)
الميزان	(٢٨٢,١٧١)	٢٦٩,٦٨٩

المصدر: بنك السودان

١/بنك السودان المركزي ،العرض الاقتصادي

المبحث الثالث:

أداء الموازنة العامة

١/أداء الموازنة لعام ٢٠١٤

اعتمدت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤على عدد من المرجعيات الأساسية وتشمل دستور السودان وموجهات البرنامج الثلاثي الاقتصادي للدولة (٢٠١٢-٢٠١٤)بالاضافه إلى الخطة الإستراتيجية الخميسية الثانية للدولة (٢٠١٢-٢٠١٦)ويمكن تلخيص أهم أهداف الموازنة العامة لعام ٢٠١٤فى الاتي :

.الاستمرار في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال خفض الانفاق الجاري والصرف على مشروعات التنمية القومية الإستراتيجية ذات الأولوية القصوى

تطوير الإدارة المالية للموارد من خلال زيادة الجهد المالي والضريبي للدولة على المستويين الاتحادي والولائى وتوسيع المظلة الضريبية

التقرير السنوي الرابع والخمسون للعام ٢٠١٤

تقليل عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف

العمل على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع التركيز على الاستمرار في بناء احتياطيات خارجية من النقد الاجنبي عن طريق تشجيع إنتاج وتصدير وتصنيع سلع الصادر وسلع أحلال الواردات في البرنامج الثلاثي .[١]

[١] بنك السودان المركزي ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،ص٩٧-٢٠١٤،٩٨

الاستمرار في برامج الخصخصة وتشجيع نشاط القطاع عبر حزمه متناسقة من السياسات والإجراءات التي تضمن توفير بيئة مواتية لتطوير الأعمال والاستثمار[1]

الأداء المالي للموازنة العامة للدولة لعامي م٢٠١٣-٢٠١٤م

البند	٢٠١٣ تقديرات الموازنة	٢٠١٣ الأداء الفعلي	٢٠١٣ نسبة الأداء (%)	٢٠١٤ تقديرات الموازنة	٢٠١٤ الأداء الفعلي	٢٠١٤ نسبة الأداء (%)
إجمالي الإيرادات العامة	٣٧,٣٠٤,٩	٣٤,٣١١,٥	١٢٥	٤٦,٢٠٦,٣	٥١,٢١٥	١١١
إجمالي المصروفات الجارية	٣٢,٦١٥,٢	٣٦,١٧٩	١١١	٤٥,٥٤٣,٩	٥٠٣٧١	١١٠
فائض أو عجز (-) الموازنة الجارية	(٥,٣١١)	(١,٨٦٧)	٣٥,٢	٣٦٣	٨٤٤	٢٣٢
صافي اقتناء الأصول غير المالية	٤,٤٨٢	٣,٩٢٧	٨٨	٥,٥٥٠	٤,٨٢٥	٨٢
صافي اقتناء	٢٥٤	٦٦٢	٢٦٠	٢٧٠	٤٣٦	١٦١

[1] ببنك السودان المركزي ،cbos.gov.sd،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،٢٠١٤م،ص٩٧-٩٩

الأصول المالية						
صافي التمويل الخارجي	١,٠٢١	١,٠٧٣	١٠٥	٧٠٨	٨٧١	١٢٣

المصدر بنك السودان

٢/أداء الموازنة العامة لعام ٢٠١٧م:

هدفت الموازنة إلي تحريك جمود الاقتصاد الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي مع مراعاة تخفيض التضخم والمحافظة علي استقرار سعر الصرف وفق المؤشرات التالية :

١/ضبط عجز الموازنة في الحدود الآمنة بما يتناسب والأهداف الاقتصادية الكلية من تخفيض معدل التضخم إلى ١٧%

٢/زيادة الإنتاج وتحريك الاقتصاد باستهداف معدل نمو حقيقي يقدر بى٤,٦%في الناتج المحلي الإجمالي

٣/تخفيض حدة الفقر وتقليل التفاوت في الدخل

٤/توفير فرص العمل وتخفيض البطالة

٥/تكوين شراكات زكية بين القطاع العام والخاص من اجل تطوير البنيات التحتية والمساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة

جدول [١]الأداء المالي للموازنة العامة للدولة لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧م

[١] بنك السودان المركزي ،cbos.gov.sd،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،ص ١١٧-٢٠١٧،١١٨م

البند	٢٠١٦ تقديرات الموازنة	٢٠١٦ الأداء الفعلي	٢٠١٦ نسبة الأداء%	٢٠١٧ تقديرات الموازنة	٢٠١٧ الأداء الفعلي	٢٠١٧ نسبة الأداء %
إجمالي الإيرادات العامة والمنحة الأجنبي	٦٨،٠٤٨	٥٧،٨٦٥	٨٥	٧٧،٧١٠	٧٧،٠٥٤	٩٩
إجمالي المصروفات الجارية	٦٧،١١٥	٦٢،١٩٥	٩٣	٨٣،٧٩٣	٨٦،١٠٦	١٠٣
فائض أو عجز (–)الموازنة الجارية	٩٣٣	(٤،٣٣٠)،	(٤٦٤)	(٦،٠٨٣)	(٩،٠٥٢)	١٤٩
صافي اقتناء الأصول غير المالية	١٠،٤٩٧	٦،٥٨٨	٦٣	١٢،٤١٧	٥،٢٦٢	٤٢
إجمالي الإنفاق العام	٧٧،٦١٢	٦٨،٧٨٣	٨٩	٩٦،٢١٠	٩١،٣٦٨	٩٥
صافي	١،٤٣٧	٣١٧	٢٢	١،٧٦٥	٧٥١	٤٣

بنك السودان المركزي ،cbos.gov.sd،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،٢٠١٧م ،ص١١٧-١١٨

اقتناء الأصول المالية						
صافي التمويل الخارجي	٢،٩٧٥	١،١٤١	٣٨	١،٠٨٨	(٣٨٥)	(٣٥)
صافي التمويل المحلي	٨،٠٢٥	١٠،٠٩٤	١٢٦	١٩،١٧٧	١٥،٤٥٠	٨١

المصدر بنك السودان

أداء الموازنة العامة للدولة :

يتناول هذا الفصل موازنة الحكومة الاتحادية فقط ،ولا يعكس الإيرادات والإنفاق الولائي إذ إن السودان يطبق نظام الحكم الاتحادي ،حيث تقوم كل ولاية بإعداد وإجازة موازنتها الجارية والتنموية من مصادرها الذاتية والتحويلات التي كفلها لها القانون من الحكومة الاتحادية للإنفاق علي الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه ،كما أن الحكومة الاتحادية تقوم من جانبها بتمويل بعض المشروعات التنموية في الولايات من الموازنة الاتحادية .

يتكون هيكل الموازنة العامة وفقا لدليل احصاءت مالية الحكومة الصادر من صندوق النقد الدوالي في عام ٢٠٠١ من الإيرادات والمصروفات العامة والفائض او العجز الكلي ومصادر تمويلها .[١]

بنك السودان المركزي،cbos.gov.sd،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ص١٤٣

البند	٢٠١٧ تقديرات الموازنة	٢٠١٧ الأداء الفعلي	٢٠١٧ نسبة الأداء %	٢٠١٨ تقديرات الموازنة	٢٠١٨ الأداء الفعلي	٢٠١٨ نسبة الأداء %
إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية	٧٧،٧١٠	٧٧،٠٥٤	٩٩	١١٦،٨٧٥	١٢٤،٩٤٦	١٠٧
إجمالي المصروفات الجارية	٨٣،٧٩٣	٨٦،١٠٦	١٠٣	١٢٧،٢٤٨	١٥٥،٧٩٦	١٢٢
فائض أو عجز (-) الموازنة الجارية	(٦،٠٨٣)	(٩،٠٥٢)	١٤٩	(١٠،٣٧٣)	(٣٠،٨٥٠)	٢٩٧
صافي اقتناء الأصول غير المالية	١٢،٤١٧	٥،٢٦٢	٤٢	١٨،٠٤٣	.	٣٩
إجمالي الإنفاق العام	٩٦،٢١٠	٩١،٣٦٨	٩٥	١٤٥،٢٩٢	١٦٢،٧٩٢	١١٢
العجز	(١٨،٥٠٠)	(١٤،٣١٤)	٧٧	(٢٨,٤١٦)	(٣٧،٨٤٦)	١٣٣

الكلي للموازنة	)	)			)	
صافي اقتناء الأصول المالية	(١،٧٦٥٩)	(٧٥١)	٤٣	(١،٣٧٦)	(٦٦)	٥
صافي التمويل المحلي	١٩،١٧٧	١٥،٤٥٠	٨١	٢٣،٧٩٣	٣٤٣٩٤	١٤٥

المصدر بنك السودان المركزي

النتائج:

-عدم توفير الإنفاق اللازم

-عدم الاهتمام بالتعليم العام والتقني

-عدم الإنفاق الكافي علي مشاريع التنمية

التوصيات:

-لابد من الاهتمام بالإنفاق علي التعليم ، الصحة، والبنيات التحتية، والتعليم التقني

-لابد من توفير السيولة اللازمة لأصحاب المشاريع (الخاص والعام)

-وضع رقابة علي الإنفاق للجهات المعنية في الدولة

الخاتمة:

الحمد لله تعالي الذي وفقنا في تقديم هذا البحث ، وها هي القطرات الأخيرة في مشوار هذا البحث وقد بذلنا كل الجهد والبذل لكي يخرج هذا البحث في هذا الشكل حيث لم يكن هذا الجهد بالجهد اليسير، ونحن لا ندعي الكمال لله عز وجل فقط ، ونحن قد قدمنا كل الجهد لهذا البحث وأخيرا نرجو إن يكون هذا البحث قد نال إعجابكم

وصلي اللهم وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلي الهي وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المصادر والمراجع

١/عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها ،ط١،المكتب الجامعي الحديث ،العراق ،٢٠١٤

٢/محمد خالد المهايني ،مالية عامة،ط١،المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية،٢٠١٣م

٣/احمد شحاذة واحمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل،عمان،٢٠٠٨

٤/محمد دويدار ،مبادي الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي ،ط١،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،٢٠١٣م

٥/محمد أبي بكر الرازي ،مختار الصحاح،دار الرسالة ،الكويت،١٩٨٣م

فاطمة السويسي،المالية العامة الموسسة الحديثة للكتاب،طرابلس،لبنان،٢٠٠٥م

٦/عادل فليح وطلال محمود كداوي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة علي تنفيذها ،ط١

٧/فاطمة السويسي ،المالية العامة والموازنة العامة والرقابة علي تنفيذها،ط١

٨/عبد الكريم صادق بركات،مصدر سابق

٩/احمد حلف حسن ،مصدر سابق

١٠/مصدر سابق

١١/سوزي عدلي ناشد،المالية العامة والموازنة العامة والرقابة علي تنفيذها،ط١

١٢/سليمان سيد احمد السيد،سبيل السودان نحو النهضة الزراعية ،ط١،٢٠٠٥م

١٣/تقارير بنك السودان،١٩٧٣م،بنك السودان التقرير السنوي

١٤/عثمان إبراهيم ،الاقتصاد السوداني،ط٢،١٩٩٨م

١٥/احمد مجذوب احمد علي،هيئة الأعمال الفكرية ،ط١

١٦/بنك السودان المركزي ،٢٠٢١/٩/١٩م

١٧/بنك السودان المركزي،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،٢٠١٤م

المحتوي:	رقم الصفحة
المقدمة	
الفصل الاول:المالية العامة	١
المبحث الاول:نشأة المالية	١
المبحث الثاني:النفقات العامة	٨
المبحث الثالث:الإيرادات العامة	١٩
الفصل الثاني:الإقتصاد السوداني	٢٣
المبحث الاول:ملامح الإقتصاد السوداني	٢٣
المبحث الثاني:خطط وبرامج الإصلاح الإقتصاد السوداني	٣١
المبحث الثالث:الإنفاق علي التنمية	٣٥
الفصل الثالث:العوامل المؤثرة علي تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة للدولة من عام ٢٠١٤-٢٠١٨	٤١
المبحث الأول :موجهات الموازنة العامة للدولة من عام٢٠١٥-٢٠١٨	٤١
المبحث الثاني :ميزان المدفوعات	٤٦
المبحث الثالث:أداء الموازنة العامة	٤٨
النتائج والتوصيات	
الخاتمة	